

## اتخاذ إجراءات جديدة لنقل العملة إلى المصارف

### الشارع الليبي : آلية المركزي في صرف منحة الأسر منظمة وشفافة

ص 02

ص 04



#### اعتصام موظفي مصرف ليبيا المركزي .. الفعل وردة الفعل..

#### المعتصمون يطالبون بالشفافية في من يتولى مناصب قيادية وإبعاد عناصر النظام السابق

من ناحية أخرى أكد محافظ مصرف ليبيا المركزي السيد الصديق عمر الكبير إن الاعتصام السلمي بشكله الحضاري وسيلة مهمة للتعبير الديمقراطي في هذه المرحلة الانتقالية ، منبهاً في الوقت نفسه إلى أن الإضراب والامتناع عن العمل ترتب عليه آثار تنعكس سلباً على الاقتصاد الوطني والاستقرار النقدي للدولة . وأوضح السيد الكبير في بيان تلاه يوم الثلاثاء الماضي خلال لقائه عدداً من المحررين بوكالة الأنباء الليبية أن المصرف اتخذ كافة الإجراءات للمحافظة على مصالح البلاد واستقرار أمنها الاقتصادي بالإيفاء بالتزاماته الداخلية والخارجية خلال الفترة القصيرة الماضية من خلال اتباعه العديد من الخطوات الهامة .

المركزي في تقلد مناصب قيادية بالمصرف .  
❖ وضع معايير وأسس موضوعية لاختيار المدراء ونوابهم ومساعدتهم وتولي الوظائف القيادية بما يمنع المحسوبية والجهوية وإنهاء ظاهرة المصالح في الإدارات والاعتماد على ذوي التخصصات في مجال التكليف .  
❖ نشر سيرة ذاتية مفصلة لمن يكلفون بتولي أية وظيفة قيادية .  
❖ إلزام كل من يتولى وظيفة قيادية بتقديم إقرار بالذمة المالية .  
❖ فتح ملفات جميع المدراء والنواب والمساعدين والتحقيق مع كل من وقف في وجه ثورة 17 فبراير وكل من ساند الطاغية .  
❖ إلغاء الفوائد المفروضة على السلف والقروض المفتوحة لليبيين في جميع المصارف الليبية .

مصارف - خاص  
اعتصم موظفو مصرف ليبيا المركزي منذ يوم الأحد 27 / 5 أمام مبنى المصرف مطالبين بعدد من المطالب أبرزها :  
❖ تنحية رموز النظام المنهار الذين كانوا مرتبطين بفساده السياسي أو المالي أو الإداري وتسببوا في إطالة عمر النظام بمناصرتهم له بأي منصب من مناصب المصرف القيادية .  
❖ إنهاء ندب كل من انتدب من خارج المصرف من المدراء .  
❖ تعديل قرار المحافظ رقم 124 لسنة 2012 بتقلد موظفين لوظائف قيادية .  
❖ إشراك الكفاءات من شباب مصرف ليبيا

نص بيان مصرف ليبيا المركزي ص 2

#### مفتتح

#### حتمية التغيير تفرض المواجهة

إن آثار الثورة الحقيقية لا تكمن في الشكل الذي مازال زخم روعته طاغياً ينشر زهوه على كل النفوس ، ذلك أن امتلاك الحرية هو أعظم إنجازات ثورة فبراير المجيدة ، فهذه الابتسامة التي تعلق الوجوه وذلك التفاؤل الذي يعبق في كل الأرجاء ، وذلك الانسياب الخطابي التلقائي وال عفوي من كل الفئات يدل على أن جو الحرية هو الجو الطبيعي والفطري للإنسان ، والذي حرصت كل أنواع الدكتاتورية على قمعه من أجل الاستعلاء والتكبر .

إن دخول باب الحرية يفرض واقعاً جديداً يتطلب الالتزام والمسؤولية والعمل ، ومن يظن أن الحرية هي حلم مستمر ، عليه أن يستيقظ حتى يدرك أن عالم الواقع يتطلب العمل والجهد المضنيين للمحافظة على الحلم ولصنع غد أفضل من خلال العمل - العمل - العمل ، امتلاك الحرية قد فرض واقعاً جديداً يستلزم المحافظة عليه وتطويره ، وفرض إرادة التغيير الجذري ونسيان العادات والتقاليد السيئة التي آرساها الحكم السابق ، وأهم مظاهرها (الجشع والانانية وحب الذات) مما أفرز فساداً كبيراً مازال بشكل أو بآخر ينهش مقدرات الوطن .

إن التغيير لن يكون باستبدال الأئمة ، وكأننا في حفلة تنكرية ، فالخمرة هي الخمرة مهما اختلف شكل الزجاج التي تحملها ، فالتغيير يتطلب إفراغ الزجاج والبحث في المحتوى الأفضل الذي يصنع الغد الأفضل ، ذلك هو التغيير المطلوب ، التغيير الجذري والعضوي الذي يستلزم إعادة النظر في الأسلوب والأدوات ، وكذلك الأشخاص والقدرات حتى يمكننا أن نكون جزءاً من العصر الذي نعيش في إطاره ، فالبقاء يستوجب استيعاب معطيات العصر وأدواته ، ولن يكون ذلك متأتياً إلا من خلال فرض إرادة التغيير الشامل في كل المؤسسات الاقتصادية للمجتمع .

المشرف العام

#### المركزي يوضح اللبس في آلية صرف مبالغ الثوار



في إطار الشفافية والتواصل مع أبناء الشعب الليبي في كامل ربوع ليبيا ، فإن مصرف ليبيا المركزي يود توضيح بعض اللبس في الآلية التي يتم بها صرف المبالغ المالية المخصصة للثوار وآلية توزيعها .

إن من المهام الرئيسية لمصرف ليبيا المركزي بحكم نص المادة التاسعة من القانون رقم (1) لعام 2005م بشأن المصارف ، هي تقديم الخدمات المصرفية المتعلقة بالوحدات الإدارية والهيئات والمؤسسات العامة وعليها إيداع أرصدها فيه ، وأن دور المصرف يقتصر على تنفيذ أوامر الدفع والصكوك الواردة على قوة تلك الحسابات وفي حدود المبالغ المتاحة بها ، ووفقاً للإجراءات المحاسبية والضوابط المعمول بها ، وفي إطار القانون المالي للدولة والمخصصات والبنود المعتمدة بالميزانية العامة ، وبالتالي ليس من اختصاص المصرف المركزي ولا من ضمن صلاحيته الصرف من تلك الحسابات لأي غرض كان ومهما كانت دوافعه ، إنما يقع في اختصاص مصرف ليبيا المركزي هو التأكد من صحة وسلامة الإجراءات المتعلقة بالصرف والمتمثلة في صحة

التوقيعات وكفاية الرصيد .... إلخ . أما تخصيص الأموال وكيفية توزيعها فهو اختصاص أصيل بحكم القانون للجهات والمؤسسات التي لديها حسابات بالمصرف المركزي ، والتي على رأسها الحكومة ووزارة المالية وهي من تقوم بتنفيذ الميزانية العامة وإصدار أوامر الدفع وتحديد أولوية وأوجه الصرف من تلك الحسابات دون تدخل من المصرف المركزي ، مما يستوجب العلم بذلك . والله من وراء القصد .

#### كروود : وضعنا خطة لتطوير سوق الأوراق المالية

ص 03

#### 7 ملايين ليبي في كتيبات الجمعيات الاستهلاكية !!

ص 05

#### المحافظ يلتقي بممثلين عن المصرف المركزي المغربي



❖ التقى السيد الصديق عمر الكبير محافظ مصرف ليبيا المركزي صباح الأربعاء 23-5 بمندوبين عن المصرف المركزي بالمملكة المغربية برئاسة السيد «عبدالرحيم ابوعزة» مدير إدارة الرقابة على المصارف ، وقد تم خلال اللقاء عقد بطرابلس التطرق إلى العديد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك ما بين البلدين . كما زار الوفد المغربي إدارتي الموارد البشرية ، والرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي .

## المركزي يتخذ إجراءات نقل العملة بين المصارف



مصرف ليبيا المركزي

أصدر مصرف ليبيا المركزي المنشور رقم ( 2012/125 ) بشأن الحد من المخاطر المرتبطة بنقل العملة بين المصارف وفروعها ، ومن مصرف ليبيا المركزي إلى المصارف التجارية ، وحفاظاً على سلامة الموظفين ممن يتم تكليفهم لمصاحبة إرساليات العملة ، ولضمان سلامة الأوضاع التشغيلية للمصارف ، وسعيًا وراء الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية وتحقيق الاستقرار بالقطاع المصرفي ، على جميع المصارف مراعاة ما يلي :-

- الحرص على توفير الحراسة اللازمة للمصاحبة لإرساليات العملة بين المصارف وفروعها في مختلف أنحاء ليبيا ، ومضاعفة عدد الأفراد المكلفين بالحراسة بالتنسيق مع الجهات المختصة .

- استعمال وسائل النقل المجهزة (المُصَفَّحة) والخاصة بنقل العملة ، وتضاد استخدام السيارات العادية أو الخاصة ، ضماناً للاستفادة من خدمة التأمين على إرساليات العملة والسيارات المستعملة لهذا الغرض ، وحفاظاً على سلامة الموظفين المصاحبين للعملة المنقولة .

- التأكد من سريان صلاحية وثائق التأمين على إرساليات العملة ، بحيث يشمل التأمين السيارات والأفراد المصاحبين للعملة المنقولة .

- اعتبار سلامة الموظفين المكلفين بنقل العملة أولوية قصوى ، والحرص على تأمينها وللمصارف في هذا الخصوص اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأمين على الموظفين التابعين لها ممن يعملون في مجال نقل العملة وإدارة الخزائن الرئيسية .

- على جميع المصارف العمل على الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المصارف فيما بينها ، من خلال تزويد

فروع المصارف القريبة من فروع بعض المصارف الأخرى بما تحتاجه من عملة في حال توفر فوائض لديها ، على أن تقوم الإدارات العامة للمصارف بالتسوية فيما بينها ، من خلال الحسابات البنينة التي تديرها المصارف ، وفي هذا الخصوص ، يُطلب من جميع المصارف التعاون التام ، واعتبار هذا الموضوع في غاية الأهمية ، وأن تضع المصارف إطاراً تنفيذياً لهذا التوجه ، للتقليل من الحاجة إلى نقل العملة لمسافات طويلة ، ولكل مصرف على حدة .

- على جميع المصارف اللجوء إلى أقرب أقسام الإصدار التابعة لمصرف ليبيا المركزي للحصول على ما تحتاج إليه فروعها من العملة ، عوضاً عن نقل العملة من مكان إلى

آخر لتزويد هذه الفروع ، بحيث تقوم المصارف بتوريد مقابل ما يتم سحبه من أقسام الإصدار إلى هذه الأقسام وفقاً للإجراءات المتبعة بالخصوص .

- إذا اضطرت المصارف إلى نقل العملة وتوصيلها إلى فروعها ، عبر الطرق البرية ، يجب تفضي الطرق الجانبية وغير المأهولة ، واختيار الأوقات المناسبة ، وتوخي الحيطة والحذر عند الترتيب لنقل العملة ، وتكليف الموظفين المختصين بمثل هذه المهام ، وتزويدهم بوسائل الاتصال اللازمة ومتابعتهم ضماناً لسلامتهم وحفاظاً على أموال المصرف وأصوله .

### رد واستفسارات

#### ليبيا المركزي يرد على أسئلة واستفسارات جريدة «مال وأعمال»

س - ما دور غرفة المقاصة المركزية بمصرف ليبيا المركزي في هكذا حالات .. ومن هم عناصرها .. وما دور إدارة الرقابة على المصارف والنقد فيها ؟

س - لماذا لم تجمد حتى هذه اللحظة أغلب حسابات قيادات النظام السابق وأسرههم ؟

س - كيف تتصرفون حيال حركة المبالغ الكبيرة سحباً وإيداعاً في حسابات أفراد النظام السابق ؟

س - لماذا يسحب البعض دفعة واحدة مبالغ تتجاوز 200 ألف دينار نقداً ، فيما يظل المواطن يستجدي سحب مرتبه ؟

❖ لا علاقة لإدارة الرقابة على المصارف والنقد بغرفة المقاصة ، فهي تتبع إدارة أخرى وهي إدارة العمليات المصرفية التي تتولى إدارتها ومتابعة تسويات المصارف المرتبطة بها . كما أنّ غرفة المقاصة لا تتولى متابعة حسابات زبائن المصرف ، أو تجميد الصكوك وإنما تتأكد من سلامة إجراءات الصك ، وتتولى المصارف التنفيذ أو التحفظ على الصكوك ، وفقاً لأوضاع الحسابات المصرفية لديها .

بشأن عملية مقاصة تمّ بمقتضاها خصم من الحساب رقم (53871) بمصرف الجمهورية فرع الصريم لصاحبه/ أسامة خليفة حنيش ، لصالح/ علي محمد علي ، بصك أودعت قيمته في مصرف التجارة والتنمية (وكالة البرج) ، سُحِبَ منه مبلغ بعد المقاصة ، نُفِذَ بالآتي :-

❖ لا توجد لدى إدارة الرقابة أية معلومات تتعلق بالحساب الذي تمّ سحب المبلغ على قوته ، ولم يرد إلى مصرف ليبيا المركزي ما يُفيد تجميد الحساب من جهة قضائية مختصة ، كما أنه لا علم للإدارة بعلاقة صاحب الحساب بالنظام السابق ، ولم تبلغ هذه الإدارة من قبل الجهات المختصة بوضع صاحب الحساب ، وعلاقته برموز النظام السابق ، وتأسيساً على المعلومات التي وردت برسالتكم والتي اعتبرناها بلاغاً في هذا الخصوص ، تجري إدارة الرقابة على المصارف حالياً تفتيشاً نوعياً على المصارف المعنية لتتأكد من طبيعة العمليات التي تمت على الحساب المنوه عنه ، وللوقوف على أي إجراءات غير نظامية متعلقة بالموضوع إن وجدت .

كما نُفِذَ بأن النيابة العامة هي الجهة المختصة بتجميد الحسابات أو رفع أوامر التجديد ، تنفيذاً لأحكام المادة (94) من القانون رقم (1) لسنة 2005م ، بشأن المصارف . ولا يُبادر مصرف ليبيا المركزي بتجميد الحسابات أو الإفراج عنها ، بشكل مباشر ، بدون موافقة تصدر عن الجهات القضائية المختصة ، وبصفة عامة فإن عدداً كبيراً من حسابات رموز النظام السابق ، قد تمّ تجميدها من قبل النيابة العامة ، حيث قامت إدارة الرقابة على المصارف والنقد بتعميم أوامر التجميد على المصارف ، وتلتزم المصارف التجارية بالتحفظ التام على هذه الحسابات ، حيث لا يُسمح بسحب أية مبالغ كبرت أو صغرت من هذه الحسابات .

❖ بالنسبة لسحب من الحسابات المصرفية التي يديرها المواطنون والأجانب لدى المصارف التجارية ، فهذا الموضوع منظم بموجب تعليمات صدرت عن مصرف ليبيا المركزي ، الذي حدّد عرفها القطاع المصرفي خلال عام 2011م ، وبالنظر إلى تحسن أوضاع السيولة بالمصارف التجارية ، فقد أعطيت الصلاحيات اللازمة لمدراء المصارف للنظر في طلبات أصحاب الحسابات ، ممن يرغبون في سحب مبالغ تتجاوز سقف المحدد من المصرف المركزي ، وذلك لمعالجة المشاكل التي يواجهها البعض ، بالنظر إلى الظروف الاجتماعية السائدة ، كما أعطيت صلاحيات لمدراء المصارف في تلبية طلبات السحب التي يتقدم بها أصحاب الشركات والجهات الاعتبارية التي يستلزم نشاطها توفير السيولة اللازمة لأغراض التشغيل ، كل ذلك في إطار تعزيز إجراءات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلاد ، ولم يتقدم إلى مصرف ليبيا المركزي في الآونة الأخيرة أي مواطن يشكو من عدم تمكنه من سحب مرتبه أو أي مخرجات أخرى يحتفظ بها لدى المصارف ، ويعتزم المصرف رفع كافة القيود والأسقف المحددة لسحب النقدي في القريب العاجل ، حيث أوشكت مشكلة السيولة على الانفراج .

## كنا سباقين إلى تركيب منظومة خاصة بمنحة الأسر الليبية

قد بدأنا في صرف هذه المنح ، حيث يتقدم إلينا المواطن بالوضع العائلي حسب المنشور الذي عممه مصرف ليبيا المركزي ، والذي ينص على صرف المنحة لموظفي القطاع العام الذين تتفق شهادت وضعهم العائلي مع محافظ القطاعات ، ولكن تدارك مصرف ليبيا المركزي هذا الإجراء وقام بتعديله ، بحيث يتقدم المواطن مباشرة إلى المصرف مصحوباً بشهادة الوضع العائلي ويقدمها إلى المصرف ويقوم المصرف بمطابقة الإجراءات من خلال المنظومة . ويتم صرف القيمة المحددة وفق العائلة ، وفي وقت وجيز لا يتجاوز الأربعة أيام من تاريخ استلام المصرف لشهادة الوضع العائلي من المواطن ، ونحن هنا نهيئ بالإخوة المواطنين أن يتعاونوا معنا كي نستطيع أن نقدم خدمات بشكل سريع وتلبى احتياجات المواطن من هذا المصرف .

أن رجعنا إلى المقر القديم والمتهاك ورغم كل ذلك ورغم النقص الحاد في الموظفين ، استعملنا أن نقدم كل الخدمات للمواطن وخاصة في الظروف الصعبة التي مرت بها بلادنا ، والحمد لله نحن الآن نستعد للانتقال إلى مقر جديد يحتوي على معدات ومنظومة جديدة وحديثة ستسخر لخدمة المواطن الذي عانى الكثير خلال مرحلة الثورة ، أما بالنسبة للألية المتبعة لتنفيذ القرار رقم (10) لسنة 2012 ، فإننا في مصرف الجمهورية بزوارنا ، قد بدأنا بالفعل في منح هذه القيمة لكل من يتقدم للمصرف بشهادة الوضع العائلي الجديدة والتي تمنح من السجل المدني ، حيث كنا سباقين لذلك من خلال تركيب المنظومة الخاصة بتنفيذ القرار رقم 10 لعام 2012 بشأن المنح الخاصة بالأسر الليبية ، ورغم الإمكانيات المحدودة لهذا المصرف فإننا



حاجي عاشور الادريسي

محتوياته من أثاث ومعدات ومنظومة ، مما المصروف أوقف فترة ليست بالقصيرة ، حيث دامت أكثر من أربعة أشهر ، وانتقلنا للعمل في مدينة صيراته ، مما سبب لنا مشاكل مع زبائن المصرف ، ويتعاون الجميع ويفضل من الله سبحانه وتعالى عاد المصرف للعمل بعد

❖ مصارف - خاص - حافظ معمر مصرف الجمهورية فرع زواره ، أحد المصارف العاملة بهذه المدينة والذي تعرض مقره للقصص من قبل كتائب القذافي فتوقف مدة عن العمل ثم عاد من جديد ليخدم خدماته للمواطن ، حيث بدأ في تنفيذ القرار رقم 10 لعام 2012 الصادر من المجلس الوطني الانتقالي بشأن المنحة المقدمة للأسر الليبية ، ولتوضيح الإجراءات المصرفية لتنفيذ هذا القرار التقينا بالسيد حاجي عاشور الادريسي « مدير المصرف ليحدثنا عن الآلية ، فقال شكرا لهذه الصحيفة الوليدة ، والتي نتمنى لها الازدهار والاستمرار ، لأنها سوف تقدم خدمات جليلة في المجال المالي والمصرفي ، وأود أن أشير إلى شيء مهم جداً قبل الحديث عن الآلية فقد تعرض المصرف إلى قصف من قبل كتائب الطاغية ، وإتلاف جميع

## في بيان المركزي : تعليق القرار رقم 124 وتشكيل لجنة للنزاهة والشفافية ..

يتطلب تنظيم حرية التعبير بالشكل الذي يحافظ على مكتسبات الثورة ومقدرات الوطن من خلال الاعتصام الحضاري والمنظم وإبراز المطالب بطريقة تسمح بروح الحوار وتبادل وجهات النظر كأساس لمعالجة المشاكل ولا تؤثر سلباً على أداء العمل .

خامساً: إن مصرف ليبيا المركزي وفي ضوء ما حققه من إنجازات خلال الفترة من إعلان التحرير وحتى تاريخه لا يجد سبباً إدارياً أو قانونياً لتقديم قياداته استقالتها .

سادساً: إن مصرف ليبيا المركزي يؤكد أنه بموجب القانون رقم 1 لسنة 2005م وتعديلاته فإن سلطة التعيين المنصب تولى مناصب قيادية لإجراء التقييم ومن ثم اختيار الكفاءات القيادية القادرة على تسيير المصرف المركزي .

رابعاً:- إن الديمقراطية تمثل حق التعبير الشرعي وقد أكرمنا الله بالحرية بعد ثورة السابع عشر من فبراير مما

الناس ومعيشتهم .

3. الإيفاء بمتطلبات القطاع النفطي الذي يمثل شريان الاقتصاد الوطني ومصدر موارده .

4. تغطية مدفوعات المصارف التجارية التي تقوم بتمويل اعتمادات الغذاء والاحتياجات الضرورية والأساسية للناس .

5. إدارة الاحتياطات النقدية التي تمثل رصيد البلاد من العملة الصعبة والتي تتطلب يقظة وحذراً وسرعاً وخاصة في ظل الأزمة المالية العالمية المتنامية .

6. وقف نزيف الخسائر اليومية للقطاع المصرفي والخسائر الاقتصادية التي قد تتراكم بسبب استمرار مثل هذه الاضرابات التي لها ظاهر معلوم وباطن مجهول قد يهدد استقرار الوطن وأمنه وتعود بنا إلى مشاكل السيولة والسوق الموازية وارتفاع نفقات المعيشة .

لكل ذلك وبعد الاجتماع مع قيادات

بسم الله الرحمن الرحيم  
وبه نستعين ...  
إن الاعتصام السلمي الحضاري وسيلة للتعبير نرحب بها ونتعامل معها برحابة صدر ونعتبرها ضرورية للمرحلة الانتقالية وخصوصاً بعد القهر والظلم الذي مورس علينا لأكثر من 40 سنة ، ولكن الإضراب والعزوف عن العمل يعكس أثراً سلبياً على اقتصاد الوطن والاستقرار النقدي للمجتمع مما يدفعنا إلى اتخاذ كافة الإجراءات للمحافظة على مصالح الوطن واستقرار اقتصاده وأمنه والإيفاء بالتزاماتنا الداخلية والخارجية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :-

1. الإيفاء بالمتطلبات المالية لتغطية نفقات الجرحى من الثوار التي تمثل التزاماً وطنياً وأخلاقياً والمحافظة على سمعة ليبيا في الخارج .

2. القدرة على سداد مرتبات العاملين بالدولة وكافة القطاعات لأنها تمثل حياة

### ترحموا على شهداء الواجب من العاملين بمصرف شمال إفريقيا وأمن المصارف

#### موظفو مصرف ليبيا المركزي يقفون دقيقة حداد

مصرف ليبيا المركزي قد قام صباح يوم الجمعة الموافق 11-5 بزيارة إلى مدينة بنغازي بتقديم واجب العزاء لأسر شهداء الواجب بمصرف شمال إفريقيا الذين تم قتلهم أثناء تادية واجبه في نقل العملة إلى بعض فروع المصرف بالمنطقة الشرقية . وأبدى السيد المحافظ أسفه الشديد لهذه الحادثة التي وصفها بأنها عمل إجرامي لفئة خارجة عن القانون ، داعياً الله عز وجل أن يدخل شهداء الواجب جنات النعيم ، وأن يلهم الجميع جميل الصبر والسلوان ..

(( إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ))

والسائق « أحمد مصطفى الزياطي » من العاملين بمصرف شمال إفريقيا ببنغازي قد قضا نحبهم إثر جريمة الخيانة النكراء التي تعرضوا لها من قبل مجموعة من المسلحين خلال تاديتهم واجبه بمرافقة سيارة نقل الأموال لبعض فروع مصرف شمال إفريقيا بالمنطقة الشرقية ، وكان مصرف ليبيا المركزي قد دعا يوم الثلاثاء الماضي جميع العاملين بالقطاع المصرفي في ليبيا إلى الوقوف دقيقة حداد في نفس التوقيت من هذا اليوم ترحمنا على أرواح شهداء الواجب .

يذكر أن السيد «الصدديق عمر الكبير» محافظ

قام موظفو مصرف ليبيا المركزي صباح يوم الخميس 17-5 بالوقوف دقيقة حداد ترحمنا على شهداء الواجب من العاملين بمصرف شمال إفريقيا وأكد السيد «الصدديق عمر الكبير» محافظ مصرف ليبيا المركزي خلال كلمته التي ألقاها بالمناسبة بأن الجريمة النكراء التي قامت بها قلة خارجة عن القانون لن تمر دون عقاب ، مشيراً إلى أن العاملين بالقطاع المصرفي في وقتهم هذه يؤكدون روح اللحمة الوطنية التي تدفع بالجهود الرامية إلى بناء ليبيا الحديثة وكان الشهداء « محمد القمطي » الموظف بالخزينة ، و« سعد سعيد » الموظف بأمن المنشآت ،



د. أحمد كروود

بعد توقفه لسنة كاملة وسط توقعات بانتعاشه بعد أن تخلص من القيود التي فرضها عليه النظام السابق، استأنف سوق المال الليبي عملية التداول يوم 2012/3/15. وبهذه المناسبة وللمعرفة أهم التطورات في السوق كان لنا لقاء مع الدكتور أحمد كروود مدير عام سوق الأوراق المالية.

## د. أحمد كروود مدير عام سوق الأوراق المالية ل.. مصارف:

# وضعنا خطة لتطوير السوق .. ونحتاج إلى تفعيل المصارف المحلية



شاشة التداول الإلكترونية

ما هو سوق الأوراق المالية؟ هو مكان يتم فيه تداول الأسهم ويتكون من مجموعة مترابطة من الشركات المدرجة والوساطة، والشركات المدرجة في السوق الليبي 12 شركة معظمها مصارف وشركات تأمين بالإضافة إلى سوق المال الليبي، أما شركات الوساطة فيبلغ عددها 10 شركات.. تأسس السوق في سنة 2006 ومر بمراحل تطور متعددة وفي سنة 2008 تم إطلاق التداول الإلكتروني، وفي الفترة الماضية كانت السوق حكرًا على بعض شركات القطاع العام وأتمنى أن تكون أفضل في المرحلة المقبلة.

ما هي إدارة التداول وما المقصود بعمليات التداول؟

إدارة التداول هي الإدارة المسؤولة عن عمليات البيع والشراء ومتابعة العمليات التي تتم عن طريق شركات الوساطة للمستثمرين في عمليات البيع والشراء وهي الرقيب والمنظم لإدارة العمليات التداول التي تتم داخل البورصة أو سوق الأوراق المالية، وعمليات التداول هي عمليات البيع والشراء لتلاقي المشتري والبائع في نفس المكان عن طريق منظومة معينة وتتم عملية التطابق بينهم سواء كان في طرابلس أو بنغازي.

ما هي آلية البيع والشراء في السوق؟ يتقدم أي مستثمر جديد مصحوبا ببطاقته الشخصية لتعبئة نموذج للحصول على رقم المستثمر وبعد ذلك يختار شركة من ذلك شركات الوساطة ونموذج التعرف على عميله ويتقدم المستثمر بإيداع قيمة مالية في حالة الشراء أو البيع ويتم بعد ذلك التوقيع على أوامر الشراء أو البيع ويقدمها للوسيط ويقوم الوسيط بدوره بتقديمها للسوق ويتم إدخال الأوامر الخاصة بالمستثمرين عن طريق منظومة التداول الموجودة في السوق خلال 3 أيام عملية التسوية ويبدأ المستثمر باستلام أمواله.

حدثنا أكثر عن شركات الوساطة ودورها في سوق المال الليبي؟

شركات الوساطة هي حلقة الوصل بين المستثمر وبين سوق المال الليبي لتلبية طلبات وعروض المستثمرين في عمليات البيع والشراء وتتم التسويات عن طريق السوق كما تقوم شركات الوساطة بفتح عقد للمستثمر وتقديمه للبيع والشراء والاتصال يتم مباشرة بينه وبين شركة الوساطة والمستثمر لديه

علاقة بالسوق فقط في حالة توزيع الأرباح لأن السوق هو المسؤول عن توزيع الأرباح للشركات المدرجة كما يستطيع المستثمر الاستثمار بأي مبلغ من المال.

ما هو السوق الأولي والسوق الثانوي؟ في ليبيا لدينا السوق الفرعي والسوق الرئيسي السوق الفرعي هي الشركات التي يتم إدراجها في الجدول الفرعي ولم تستوف متطلبات الدخول للجدول الرئيسي التي يتم عليها التداول كتنقص في البيانات المالية أو أعضاء مجلس إدارة أو بيانات خاصة بالشركة وعندما تستوفي الشركة أوضاعها تنتقل إلى الجدول الرئيسي. وبعد ذلك يتم طرحها للاكتتاب ويقوم المستثمرون بشراء الأسهم حاليا الشركات الموجودة في الجدول الفرعي يتم التداول عليها ولكن خارج المقصورة أو الفترة الزمنية. ووفق الإجراءات التي قام بها يتم التداول من 10.5 حتى الساعة 12 وبعد ذلك يتم التداول على الشركات الموجودة في الجدول الفرعي لمدة نصف ساعة.

## أهلنا شركات الوساطة المتوقفة حتى نهاية الشهر القادم لتسوية أوضاعها

صناديق الاستثمار المفتوحة لا يتم إدراجها.. والصناديق المغلقة يتم التداول عليها

## الاكتتاب ميزة للمستثمر المحلي.. والمستثمر الأجنبي يدخل للتداول فقط

## الكهرباء والمقاصة أهم مشكلتين تواجهنا في عملنا

الليبي والأسواق الأخرى العربية أو العالمية؟ لدينا العديد من الاتفاقيات وتبادل الخبرات بين البورصات العربية ونحن أعضاء في اتحاد البورصات العربية والخبرات الموجودة لدينا والربط موجود بالعلاقة الشخصية واتفاقيات بالتعاون بتبادل الخبرات سواء من الجانب الليبي أو أية دولة عربية وأية تطورات في الأسواق العربية يتم تزويدنا بها بحكم عضويتنا في اتحاد البورصات العربية ونتوقع في المرحلة القادمة إدراجاً مشتركاً بين سوق المال الليبي وبعض البورصات العربية للشركات المشتركة كما أننا نسعى إلى إدراج الشركات الليبية مثل الشركات الخارجية في مصر بإدراجها في سوق المال الليبي بالإضافة الي أنها مدرجة في البورصة المصرية لكي يستفيد الليبيون من خبرات شركاتهم في المرحلة القادمة؟

ما هي الآلية التي يتبعها السوق في تطوير الكوادر البشرية في السوق؟ كما هو معروف فإن تنمية الموارد البشرية في ليبيا شيء أساسي ورئيسي في المرحلة القادمة يتم تطوير الكادر الوظيفي في سوق المال وفق متطلبات العمل واحتياجات الموظف الموجود في السوق وفق خطة وضعتها إدارة الدراسات للتدريب وللتطوير لمواكبة التطور وهذا ما نعتبره نقلة نوعية بعد 17 فبراير ونسعى أن نكون الأفضل في الوطن العربي؟

ماذا حدث في خصوص موضوع نقل الملكية للحفاظ الاستثمارية؟ الرؤية غير واضحة لنقل الملكية للحفاظ بالنسبة للشركات المدرجة لدينا فقط كما هو معروف أن سوق المال الليبي يملك العديد من الشركات ولكن العديد منها لم يدرج في السوق ومساهماته في السوق لا تتعدى ثلاث شركات وجزء من محفظتها منقولة في السوق ويستطيع المستثمر كشف الحساب لبعض الأسهم ولكنها ليست القيمة الكاملة للمحفظة لأن هناك بعض الشركات غير مدرجة في السوق ولا يستطيع إثباتها في السوق هذه الأشكال سيتم إعادة هيكلتها لأنها غير منظمة في المرحلة السابقة ومعرفة البية نشاط صندوق الانماء وهل يستطيع المستثمر بيع جزء من محفظته المدرجة في السوق المال الليبي لأنها عليها قيود من المرحلة الماضية وسنحاول في هذه المرحلة تسهيل الأمور للمستثمر أو صاحب المحفظة؟ هل هناك تعديل في القوانين الخاصة بالسوق بعد التحرير؟

لم يتم تغييرها لأن الحكومة الانتقالية ليست لها الصلاحيات في تعديل القوانين ونحن نعمل وفق اللوائح الداخلية الخاصة بالسوق وحاليا لدينا لائحة تعديل داخلية خاصة بصناديق الاستثمار وبعض اللوائح الأخرى سيتم عن طريق السوق واعتمادها من قبل مجلس الإدارة والجمعية العمومية أما بخصوص قانون رقم 11 لسنة 2010 هو يلبي متطلبات المرحلة القادمة ونقوم حاليا مع اللجنة الاستشارية بالدراسة في مواضيع القوانين الاقتصادية في إخراج لائحة لسوق المال الليبي ونحن متفائلون جدا خلال ثلاثة أشهر ستكون في حيز الوجود ونعمل بها.

ماهي نوع المشاكل الذي يتعرض لها السوق وكيف يتم فضائها وماهي نظرتكم للمرحلة المقبلة لسوق المال الليبي؟

أهم مشكلة تتعرض لها السوق هي مشكلة الكهرباء لأنها تعمل من 3/15 على مولدات كهربائية وتتم العمليات ببطء شديد وعدم استجابة الدولة لبعض متطلبات السوق منها قانون السوق المالي والذي ينص على أن قيد الشركات أصبح الزامياً ولم نتقدم لنا وزارة الاقتصاد في عملية القيد لأنها تعمل بقانون وليس بإجراءات أخرى بالإضافة إلى مشكلة الشركات المدرجة وهي الاعفاء الضريبي الذي يتم منحه في القانون ولم يتم تفعيله حتى الآن رغم مخاطبتنا لوزير المالية ووزير الاقتصاد ونحن نحتاج إلى تفعيل المصارف المحلية لأنه في سنة 2009 تم إصدار منشور مساهمة المصارف في تمويل شراء الأسهم ولم يتم تفعيل هذا إلى اليوم، كما أننا نعاني من مشكلة المقاصة لأن البنية التحتية للمصارف في عملية المقاصة تأخذ وقتاً أكثر من اللازم وهذا ما يحد من عملية الاستثمار مما يؤثر على الاستثمار في المرحلة القادمة. وأخيراً..

أشكركم على تغطيتكم لأخبار سوق المال ونتمنى التوفيق لجريدة المصارف والرقفي بهذه المهنة، لأن سوق المال والمصارف كيان واحد ومتكامل.. ونحن سعداء بحضوركم.

ما هو تعريف الطرح العام والخاص؟ الطرح العام هو الطرح للجمهور لو تم طرح أسهم شركة لزيادة رأس مالها للاكتتاب العام أما الطرح الخاص يكون محدد لجهات معينة تتقدم للمزايدة على الأسهم ويتم تقديم العروض ويتم بعد ذلك الصفقة الخاصة بالمستثمرين. وكما هو معروف أن الاكتتابات في ليبيا لا تتم إلا للمستثمر المحلي أما المستثمر الأجنبي يتم دخوله للتداول فقط لاستفادة الليبيين لميزة الأسعار ويتم بعد ذلك بيعها في التداول.

ما هو صندوق الاستثمار وما الفرق بين الصناديق المفتوحة والمغلقة؟

صناديق الاستثمار المفتوحة هي التي لا يتم إدراجها في السوق والإدراج عليها والصناديق المغلقة هي التي يتم التداول عليها والصناديق المفتوحة هي إمكانية استرداد الأسهم بعد توجه المستثمر لمدير الاستثمار لاسترداد الأسهم أما الصناديق المغلقة يتم تداول عملية البيع والشراء ويبقى راس مال الصندوق الاستثماري ثابتاً.. أما الصناديق المفتوحة تتراوح أسعارها حسب استرداد المواطن أو المستثمر.

هل هناك ضرائب على العائد لأي مستثمر في سوق الأوراق المالية؟ نعم هناك العوائد السنوية لأرباح الشركات المدرجة والعوائد الأخرى الناتجة من عمليات البيع والشراء لأن هذه هي طريقة الاستثمار والاستفادة من الأسواق المالية.

ما هو رقم المستثمر؟ رقم المستثمر هو الرقم الخاص بالمستثمر في سوق المال وكما هو المعروف أن عملية التداول لا تتم بأسماء الأشخاص بل بالأرقام التي يتم صرفها من سوق المال وذلك يدل على سرية المعلومات وهو ما يتعارف عليه في الأسواق العالمية الأخرى وأية شركة وساطة لا تستطيع معرفة المستثمر المقابل لها ويتم التداول عليها عن طريق رقم المستثمر وهو تسهيل إجراءات للوسيط والسوق في إدخال الرقم وعادة ما يكون الرقم في ست خانات. كيف يتم التعاون والربط بين سوق المال



تركيز عال

## مصطلحات مصرفية

## ما مفهوم حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights) ؟

حقوق السحب الخاصة هي أصول احتياطية دولية تحمل فائدة أوجدها صندوق النقد الدولي في عام 1969 لتكملة الأصول الاحتياطية الأخرى للبلدان الأعضاء.

وتقوم حقوق السحب الخاصة على سلة من العملات الدولية مؤلفة من الدولار الأمريكي بنسبة 41.9 % والين الياباني بنسبة 9.4 % واليورو بنسبة 37.4 % والجنيه الاسترليني بنسبة 11.3 % وذلك وفقا لآخر تقييم اجراه صندوق النقد الدولي والذي بدأ نافذا منذ بداية شهر يناير 2011 ، وحقوق السحب الخاصة هي ليست عملة، وليست استحقاقات على صندوق النقد الدولي، لكنها يمكن أن تكون استحقاقات على عملات أعضاء صندوق النقد الدولي القابلة للتداول بحرية، ولا تتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة مباشرة من خلال العرض والطلب في السوق ، بل يتم تحديدها يوميا من قبل صندوق النقد الدولي على أساس أسعار الصرف السوقية للعملات المكونة لسلة حقوق السحب الخاصة. ويمكن الاحتفاظ بحقوق السحب الخاصة واستخدامها من قبل الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي ، وبعض الجهات الرسمية المعينة والتي تعرف بـ«الحائزين المنصوص عليهم» لكنها لا يمكن الاحتفاظ بها على سبيل المثال من قبل الجهات الخاصة أو الأفراد. إن وضعها كأصل احتياطي مستمد من التزامات الأعضاء بالاحتفاظ بها وقبولها واحترام الالتزامات المقومة بها. كما تعمل حقوق السحب الخاصة أيضا كوحدة حساب لدى صندوق النقد الدولي وبعض المنظمات الدولية الأخرى.

إن تخصيص حقوق السحب الخاصة من قبل الصندوق للدول الأعضاء هو طريقة منخفضة التكلفة للإضافة إلى الاحتياطيات الدولية للأعضاء ، بما يسمح لهم بتقليل اعتمادهم على الدين الداخلي أو الخارجي الأكثر كلفة لبناء الاحتياطيات. ويتمتع صندوق النقد الدولي بموجب بنود اتفاقيته بسلطة لخلق سيولة غير مشروطة عن طريق «التخصيص العام» لحقوق السحب الخاصة للمشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة (في الوقت الراهن جميع الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي) بالتناسب مع حصصهم في صندوق النقد الدولي. وتحدد لوائح صندوق النقد الدولي الشروط التي يمكن بموجبها إجراء التخصيص ، أي أن التخصيص العام لحقوق السحب الخاصة ينبغي أن يفي بحاجة العالم في المدى الطويل لاستكمال الأصول الاحتياطية الموجودة وذلك بطريقة تعزز تحقيق غايات صندوق النقد الدولي وتجنب الركود الاقتصادي والانكماش وزيادة الطلب ومعدلات التضخم، وينبغي أن يحظى مثل هذا التخصيص بتأييد واسع من المشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة.

ويمكن لأعضاء صندوق النقد الدولي كذلك استخدام حقوق السحب الخاصة في العمليات والصفقات التي يكون الصندوق طرفا فيها، مثل دفع الفوائد وسداد القروض، أو الدفع لزيادة الحصص في المستقبل.

ويدفع الصندوق فوائد لحامل حقوق السحب الخاصة ، ويحمل أعباء بنفس المعدل على صافي مخصصات المشارك حقوق السحب الخاصة المتراكمة (أي حقوق السحب الخاصة التي تم تخصيصها في السابق من الصندوق للعضو، صافية من أي إلغاءات ، التي لم تتم حتى الآن في الواقع العملي). ولذلك فإن العضو يحصل على الفوائد بسعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة على المبلغ الذي في حوزته بما تتجاوز مخصصاته المتراكمة. وعلى العكس من ذلك إذا كانت حيازات العضو من حقوق السحب الخاصة أقل من مخصصاته فإنه يتكبد صافي فوائد . ويتم تحصيل ودفع الفوائد على الحيازات والمخصصات من حقوق السحب الخاصة بصورة ربع سنوية. وتقوم بعض الدول ومن بينها ليبيا بربط عملتها بسلة حقوق السحب الخاصة ، حيث قامت ليبيا بتاريخ 18.03.1986 م بفك ارتباط الدينار الليبي بالدولار و ربطه مع وحدة حقوق السحب الخاصة . وقد أجريت عدة تخفيضات على قيمة الدينار الليبي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة كان آخرها منتصف شهر يونيو 2003 ليستقر عندها السعر بنحو 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي .

مصارف - خاص - بنغازي

بمناسبة الذكرى الأولى لثورة فبراير المباركة أصدر المجلس الانتقالي قراراً رقم 12 لسنة 2012م يقضي بصرف «منحة مالية للأسر الليبية» وتم تكليف مصرف ليبيا المركزي بمهام تنفيذ هذا القرار ، الذي بدوره أنشأ منظومة مركزية بالتعاون مع مصلحة الأحوال المدنية وشركة ليبيا للاتصالات والتقنية للحد من عمليات الأزدحام والتزوير ، ومن أجل تكوين قاعدة بيانات مبنية على أسس علمية متطورة تكون مكسب وطني لكل الليبيين .. ولتسليط الضوء على إجراءات صرف المنحة، استطلعت جريدة مصارف رأي الشارع الليبي وأجرت اللقاءات التالية :

## الشارع الليبي : الآلية المتبعة من قبل مصرف ليبيا المركزي في صرف المنحة للأسر الليبية منظمة وشفافة

فرج خليفة : تولى المؤسسات العامة موضوع موظفيها أدى إلى قلة الأزدحام في السجلات المدنية

مصطفى الفيتوري : الحل الأنسب لتوزيع المنحة على المواطنين بصرف المبلغ في نفس المدينة الذي يصدر منها الكتيب

اللواج عبد الهادي : قدمت تظلمات لمصرف ليبيا المركزي بسبب تأخر الإجراءات



محمد القماطي :

### دعوة مصرف ليبيا المركزي المواطنين إلى تقديم تظلمات للمصرف فكرة جيد وتتيح تواصله مع الجمهور

(طريقة توزيع الأموال بهذا الشكل وهذه الطريقة مهينة لكرامة الليبيين، فالأزدحام والعراك والوساطة تجدها أمام البنوك والمصارف وحتى في مقرات البلديات والسجلات المدنية .

ويضيف: توزيع الأموال من دون عمل أو مقابل يقدمه الإنسان لبلده يعتبر دعوة للكسل والخمول والاعتماد على الدولة في كل شيء ودون مقابل، وليس بهذه الطريقة تبنى الدول والحضارات.

ويؤكد: كان الأجدى بالمجلس الوطني الانتقالي والحكومة

الانتقالية أن يصدر القرارات السليمة التي تعتبر تكملة لنجاح ثورة فبراير بإعادة النظر في قانون المرتبات الجائر والمعاشات الضمانية والتقاعدية المهينة، وكذلك السلف والقروض الربوية وسعر صرف العملة الأجنبية المرتفع، والاهتمام بالصحة العامة والتربية والتعليم والبنية التحتية للبلاد ... هذه هي القرارات التاريخية التي ينتظرها الليبيون والتي تعتبر توتيجا لنضال الشهداء ودمائهم الزكية ومعاناة الجرحى وكل مآسي الشعب الليبي . وتكون البلمس الشافي والمداوي لكل آلام الشعب الليبي في سنين الحرمان الأربيعين ولا تكون مجرد مسكنات وجعرات تخدير وتوتيم .

للمصرف أو الموظفين الدخول إلى قواعد البيانات إلا للاطلاع فقط من خلال رقم القيد من قبل المعنيين وأن قام المصرف بهذه الخطوة فهي خطوة رائعة مبنية على الشفافية.

ومن جهته، يقول الحاج محمد علي القماطي إن فكرة أو دعوة مصرف ليبيا المركزي المواطنين الذين تقاضوا المنح المالية المقررة بموجب القانون رقم (10) لسنة 2012، ولديهم تظلمات بهذا بشأن، إلى التقدم بها إلى مكاتب السجل المدني فهي جيدة لتسنى للمواطن تقديم التظلم إلى مصرف ليبيا المركزي في حال وقوع ظلم... ويضيف الحاج محمد ( إجراءات مصرف ليبيا المركزي تدل على حزم المصرف لقطع الطريق على التلاعب بأموال الدولة، وحتى تصرف الأموال بطريقة صحيحة لكن هذه الإجراءات أدت إلى تأخر الحصول على المنح المقررة... من جهته يقول المهندس محمد المهدي:

مصرف ليبيا المركزي الذي قام بهذا التصنيف .

من جانبه، يرى فرج خليفة أن تولى المؤسسات العامة موضوع موظفيها أدى إلى قلة الأزدحام في السجلات المدنية وهذه فكرة جيدة من المصرف المركزي بحيث تتولى جهات عملهم بتجميع هذه الشهادات من العاملين بها وتحويلها للمصرف الذي سيقوم بدوره بإحالة المبالغ المالية الخاصة بهم إلى هذه الجهات لتتولى صرفها في حسابات موظفيها... وأوضح خليفة في تصريحاته لجريدة مصارف، أن مصرف ليبيا المركزي قد اعتمد منظومة بيانات لكننا لا نعرف كيف للمنظومة أن تراجع جميع شهادات العائلة للمواطنين الصادرة من السجلات المدنية سواء كانوا موظفين أو غير ذلك للتأكد من صحتها من خلال قراءة بيانات القيد من قبل المصارف. وتساءل: (هل روعيت في هذه المنظومة خصوصية معلومات القيد بحيث لا يستطيع حتى



يقول اللواج عبد الهادي: أقوم بمراجعة مكتب السجل المدني منذ عدة شهور من أجل الحصول على ورقة الوضع العائلي، لكن المكتب الذي تبعه مكتب جدا بالمواطنين المتواجدين أمام أبوابه منذ الصباح الباكر لكن دون جدوى، ما اضطرني إلى تقديم تظلم بهذا الشأن لمصرف ليبيا المركزي.

ويضيف عبد الهادي : (حصلت على رقم تسجيل في السجل من أجل الحصول على ورقة العائلة، ووفق ذلك سأنتظر إلى أن يحين دوري في شهر يوليو المقبل .. وملاحظته هو تفشي الوساطة داخل السجل، لأن هناك من جاء بعدي وتحصل على ورقة العائلة وكنت أتمنى من مصرف ليبيا المركزي أن يتخذ إجراءات أكثر مرونة، خلافاً لهذه الآلية الصعبة، ولكن يبدو أن المصرف لديه نظرية في هذه الإجراءات لتفادي التجاوزات داخل مصرف ليبيا المركزي.

من جانبه يرى المواطن مصطفى الفيتوري أن الحل الأنسب لتوزيع المنحة على المواطنين يتمثل في صرف المبلغ في نفس المدينة الذي يصدر منها الكتيب ولو كان المواطن يقطن بمدينة أخرى ، وعلى السجل المدني في المدينة أن يزود المصارف الواقعة في نفس المدينة بقوائم أرقام وأسماء أصحاب الكتيبات الصحيحة .

ويضيف الفيتوري: يتقدم المواطن إلى المصرف بملف يحتوي على صورة من الكتيب وتعهد رسمي بأنه قدم مستندات صحيحة وملزم بإرجاع المبلغ في حالة ثبت العكس وتطبيق القانون عليه والمصرف يطابق المستندات مع القوائم وبهذا الشكل ينحصر كل واحد في مدينته .

تأخر المصرف من جهته قال يونس عبدالرحمن : (تأخر مصرف ليبيا

المركزي في استكمال قاعدة البيانات الخاصة بالعائلات التي لم تحصل على كتيبات عائلة بعد أو المتزوجين الجدد أو استبدال الكتيبات القديمة (اللون الأزرق ) أو المطلقات أو المتزوجين بغير الليبيين أو الكتيبات الضائعة أدى إلى تأني حصول المواطنين على المنح المقررة من المجلس الانتقالي.

وأوضح يونس أن تقسيم المواطنين إلى قسمين أولهما الموظفون وثانيهما أصحاب الأعمال الحرة، وسيتم إصدار قيد عائلي جديد غير قابل للتزوير يستخدم في أخذ المنحة ويستخدم في الانتخابات القادمة وسيتم استلام هذه المنحة المقررة عبر المصارف العاملة في ليبيا هي فكرة جيدة من

عدد المساهمين في الجمعيات  
التعاونية يفوق التعداد السكاني !

## سياسات الدعم السلعي في ليبيا

«1-2»



تقوم العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بتقديم الدعم لمنتجاتها الزراعية والصناعية بهدف المحافظة على القدرة التنافسية لصادراتها من هذه السلع في الأسواق الخارجية، كما تقوم بتقديم الدعم للسلع الاستهلاكية الضرورية في محاولة منها لتخفيف من ارتفاع أسعارها على الطبقة الفقيرة بالمجتمع في الداخل، حيث تخصص هذه الدول مبالغ كبيرة من مواردها لدعم دخول الأفراد سواء كان ذلك في شكل سلع منخفضة السعر أو في شكل خدمات كالتأمين الاجتماعي والصحي، أو على شكل دفعات نقدية مباشرة، فعلى سبيل المثال تخصص ألمانيا ما نسبته 8% من ناتجها المحلي للدعم السلعي، كما تخصص السويد 10% ويبلغ الدعم السلعي في فرنسا 12% في حين بلغ في مصر 18% في عام 2010، بينما تصل نسبة الدعم السلعي في ليبيا إلى 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي و21.6% من إجمالي الإنفاق العام لعام 2010.

تحديد الأسعار المناسبة للسلع والخدمات الأساسية وتوفيرها بتكلفة مناسبة للمواطنين.

توفير السلع والخدمات في السوق المحلي بما يتناسب مع مستوى دخول الأفراد.

إن الوضع الاقتصادي في ليبيا اتسم خلال الأربعة عقود الماضية بسيطرة القطاع النفطي على النشاط الاقتصادي بحيث جعل من الاقتصاد الليبي اقتصاد أحادي المورد في تمويل الإنفاق العام، فضلا عن جمود الدخل (سياسة الأجور الثابتة في القطاع العام) والزيادة المستمرة في الأسعار، كل ذلك جعل من سياسة الدعم السلعي ضرورة ملحة في ظل تلك الظروف، بل أصبح حجم الدعم يتوقف على ما تراه الدولة مناسبا في هذا الشأن. وقد اتخذت سياسة دعم الأسعار في ليبيا نوعين أساسيين هما:

دعم أسعار السلع الغذائية الأساسية حيث يحتل هذا الدعم أهمية كبيرة في موازنة الدولة وذلك بهدف المحافظة على استقرار المستوى العام لأسعار السلع الضرورية والمحافظة على الدخل الحقيقية للأفراد، وكانت الدولة مضطرة لذلك بسبب سياسة تجميد الأجور في القطاع العام والتي انعكست على القطاع الخاص أيضا. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن الدعم السلعي قد ارتفع من 357 مليون دينار ليبي عام 2002 إلى 1,046 مليون دينار ليبي في سنة 2010، أي أن الدعم السلعي ارتفع خلال تلك الفترة بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 12.7% مع العلم بأن معدل النمو السنوي المركب للسكان في ليبيا بلغ خلال نفس الفترة نحو 1.8% ويعزى معظم الارتفاع في الدعم السلعي إلى الارتفاع في الأسعار العالمية. ولكن ما يلفت الانتباه هو أن مجموعة المواد الغذائية تشكل ما نسبته 36.6% من سلة أسعار المستهلك وفقاً لبيانات الهيئة العامة للمعلومات، إلا أن الوزن النسبي للمواد الغذائية المدعومة بالنسبة إلى سلة المواد الغذائية ككل لا تشكل سوى 1.6% من السلة، الأمر الذي يعني أن السلع الغذائية المدعومة في الواقع لا تشكل أهمية كبيرة للمستهلك، أو بمعنى آخر يمكن اعتبار الدعم السلعي لمجموعة المواد الغذائية ما هو إلا دعم وهمي ليس له أثر حقيقي على المستوى المعيشي للمواطنين خصوصاً إذا كانت السلعة المدعومة لها بدائل متوفرة في السوق المحلي وتتمتع بجودة تفوق جودة السلع المدعومة في

تقوم الدول الرأسمالية بوضع سياسات متحركة للدعم السلعي تتماشى وحركة الاقتصاد ومستويات التضخم النقدي وذلك للمحافظة على مستويات معيشة مقبولة لشريحة محدود الدخل، وقد بينت التجارب الدولية تنوع وسائل الدعم والأهداف المرجوة منه باختلاف النظم الاقتصادية وباختلاف درجة التطور الاقتصادي، وبصورة عامة فإن تنفيذ هذه السياسات تتم من خلال مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وأحياناً سياسية تعكس في ميزانية الدعم المحددة وفق برنامج معين وتكون عادة جزء من الميزانية الاعتيادية للدولة.

إن سياسة الدعم السلعي في ليبيا تواجه عدة مشاكل وصعوبات تحد من نجاحها، لا سيما في ظل عدم وجود سياسة واضحة للأجور وفي ظل ندرة المسوحات الاجتماعية وعدم دقة وشمولية البيانات حول شرائح المجتمع المستحقة لهذا الدعم.

لقد بدأت سياسة الدعم السلعي في ليبيا مع بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي أي مع صدور القانون رقم (68) لسنة 1971 بشأن إنشاء المؤسسة الوطنية للسلع التموينية كمؤسسة تابعة لوزارة الاقتصاد، تعنى بتوفير السلع التموينية والمواد والمحاصيل الزراعية بما يحقق ثبات أسعارها وتوفرها بصورة منتظمة في السوق وبكميات تكفي لسد حاجات المستهلكين. وقد خول القانون المذكور المؤسسة بفتح فروع ومكاتب لها في مختلف مناطق ليبيا، كما خولها باتخاذ وكلاء ومراسلين في الداخل والخارج. وفي عام 2009 صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (451) بشأن إنشاء صندوق موازنة الأسعار ودمج المؤسسة الوطنية للسلع التموينية في هذا الصندوق وذلك بغية تحقيق الأهداف التالية:

- العمل على استقرار أسعار السلع والخدمات الأساسية.  
- دراسة واقتراح الوسائل التي تساعد على تحديد الأسعار المناسبة للسلع والخدمات.  
- متابعة الأسعار الدولية والمحلية وتوفير التقارير عنها.  
- الاحتفاظ بمخزون مناسب من السلع الأساسية المعرضة للتقلبات الحادة في أسعارها.



أغلب الأحيان.

إن دعم أسعار المنتجات المحلية سواء كانت صناعية أم زراعية بهدف رفع وتحسين مستوى إنتاجها من خلال مجموعة من الإجراءات تتخذها الدولة بهدف زيادة الإنتاج وتمكين المنتجين والمزارعين من تحقيق عوائد تساهم في تطوير وزيادة إنتاجهم، ولعل أحد أهم أنواع الدعم هو دعم أسعار المشتقات النفطية، حيث تباع هذه المشتقات بأقل من أسعارها العالمية، وكذلك دعم أسعار وحدات الطاقة الكهربائية، فعلى سبيل المثال يقوم المصرف الزراعي بتقديم القروض الزراعية للفلاحين بسعر فائدة مدعوم، وفي ذات الوقت فإن أسعار المدخلات الزراعية هي الأخرى مدعومة، وفي معرض التذليل على ذلك يتبين أن إجمالي دعم المشتقات النفطية قد ارتفع من 972 مليون دينار ليبي في عام 2002 إلى 10,153 مليون دينار ليبي في عام 2010 أي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 30% تقريباً.

من خلال البيانات المشار إليها آنفاً، يمكن القول إن الدعم المقدم من قبل الحكومة الليبية بعد إضافة دعم الرعاية الصحية، قد ارتفع من 1,329 مليون دينار ليبي عام 2002 إلى 11,199 مليون دينار ليبي في عام 2010 أي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 27% تقريباً، وتجدر الإشارة إلى أن الدعم غير المباشر لأسعار الكهرباء يأتي ضمن دعم أسعار الطاقة المستخدمة في توليد الكهرباء.

ومن ناحية أخرى بلغ إجمالي الدعم المباشر لقطاع الكهرباء خلال الفترة 2002-2010 نحو 2,243.6 مليون دينار بمعدل نمو سنوي 15%، وكان الدعم خلال السبع سنوات الأولى (2002-2008) يتم تخصيصه لتغطية خسائر الشركة ولا يدفع نقداً، بينما تم في السنتين الأخيرتين 2009-2010 تحويل مبالغ الدعم إلى حساب الشركة.

ومما لا شك فيه أن الهدف الرئيس من الدعم السلعي الذي تقدمه الحكومة يكمن في كيفية رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع عن طريق المحافظة على المستوى العام لأسعار السلع الضرورية (أسعار السلع المدعومة) والحيولة دون تأثرها بتقلبات الأسعار العالمية، وبالتالي المحافظة إلى حد ما على مستوى معيشي مناسب للمواطنين، غير أن المشكلة الرئيسية لا تكمن في الدعم السلعي المقدم وإنما تكمن في الآلية التي يتم بها تقديم هذا الدعم، فعلى سبيل المثال بلغ عدد المواطنين الليبيين المدرجين تحت بند المساهمين في الجمعيات الاستهلاكية ما يقارب 7.2 مليون فرد، وهذا بالطبع مخالف لإحصائية التعداد العام للسكان ومعدل نموهم، كما أن جزءاً من السلع الغذائية يتم بيعها في السوق الموازية من قبل الأفراد للاستفادة من فروقات الأسعار، ناهيك عن تهريب كميات كبيرة منها إلى الدول المجاورة لغرض تحقيق مكاسب مادية.

مما تقدم فإن عدة تساؤلات يمكن أن تثار حول من هو المستفيد الأكبر من الدعم الحقيقي في مختلف الأغراض؟ فمثلاً هل يتم تقديم الدعم للقطاع الصناعي (الوحدات الإنتاجية) من أجل تقليل تكاليفها وزيادة قدرتها الإنتاجية والتنافسية في الأسواق المحلية والخارجية؟ ومن هو المستفيد من دعم المشتقات النفطية؟ هل هم شرائح المجتمع الفقيرة التي لا تمتلك السيارات الفارهة أم الطبقات الغنية؟ كما أن جزءاً من المشتقات النفطية هو الآخر يتم تهريبه إلى الدول المجاورة، ولعل من أبرز مساوئ الدعم السلعي ما يلي:

- إن الدعم السلعي يستفيد منه معظم الأفراد المتواجدين داخل البلاد.

- يتم تسريب وتهريب جزء من هذا الدعم إلى خارج البلاد.

- خلق سوق موازية للسلع داخل البلاد ومن ثم ارتفاع نسبة حجم الاقتصاد الخفي من الاقتصاد الوطني.

- ارتفاع تكاليف التشغيل والتوريد مقارنة بالدعم النقدي، وفي معرض التذليل على ذلك وجود أربعة فروع رئيسية لصندوق موازنة الأسعار و25 مكتب وحدة مبيعات موزعة في كافة أنحاء ليبيا، بالإضافة إلى 1561 موظف يعملون بهذا الصندوق، عدا عدد المياني والشاحنات والمقطورات المستخدمة. وقد بلغ إجمالي تكاليف المرتبات والتشغيل للصندوق لعام 2010 في حدود 12.5 مليون دينار.

- إن اتباع سياسة الدعم النقدي بدلاً من سياسة الدعم السلعي قد ينظر إليها كحل لمعالجة العديد من المشاكل ومن أهم مزايا هذه السياسة ما يلي:

- ضمان التوزيع العادل للدعم بحيث يشمل الشرائح المستهدفة بالدعم.

- انخفاض نسبة الفقر وأيضاً تخفيض نسبة البطالة مما يترتب عليها توفر دخول إضافية لأغلب أفراد المجتمع، وبالتالي زيادة الطلب المحلي مما يعني زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل إضافية بالقطاع الخاص.

- القضاء على السوق الموازية في السلع ومن ثم انخفاض نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الوطني.

- القضاء على ظاهرة التهريب للسلع المدعومة إلى البلدان المجاورة.

- وتجدر الإشارة إلى إن استبدال سياسة الدعم السلعي بسياسة الدعم النقدي قد تواجه صعوبات نذكر منها:

- عدم توفر جهاز إحصائي متطور وبالتالي ندرة البيانات والمسوحات الإحصائية وعدم دقتها.

- ندرة الكفاءات الإدارية وضعف الهياكل الإدارية لمؤسسات الدولة.

- صعوبة ضمان وصول الدعم النقدي إلى الشرائح المستهدفة.

مما سبق يتبين من خلال واقع الاقتصاد الليبي أنه لامتداد من اتخاذ جملة من الإجراءات تتمثل في ضرورة رسم آلية معينة يتم عن طريقها تقديم الدعم السلعي لشرائح المجتمع المستهدفة بالدعم، ووفقاً للخطة والأهداف التي يتم تحديدها والتي تستلزم توفر بيانات دقيقة وإدارة كفؤة، وحيث أنه لم يتم الوصول إلى هذه المرحلة بعد، فإنه قد يكون من المناسب في ظل الظروف الراهنة للاقتصاد الليبي الاستمرار في تقديم الدعم السلعي في المدى القصير (أي في حدود سنتين) وذلك لأسباب عدة منها:

- عدم استقرار الأسعار العالمية، بل وارتفاعها إلى مستويات قياسية في بعض الأحيان، الأمر الذي يتطلب ضرورة الاستمرار في دعم أسعارها للمحافظة على مستوى معيشي جيد لأفراد المجتمع، خصوصاً وأن دخول معظم المواطنين الليبيين ما تزال متدنية وتتصف بالجمود.

- عدم توفر نظام إداري كفء.

- عدم وجود سياسة واضحة للأجور وصعوبة تحديد خط الفقر ومن ثم تحديد العائلات الفقيرة أو بمعنى آخر الشرائح المستهدفة بالدعم نظراً لندرة البيانات الدقيقة والشاملة حول هذه الشرائح.

- عدم الاستقرار السياسي. حيث تعد هذه الفترة حرجة وبالتالي فإن أي إجراء من شأنه تخفيض الدعم السلعي من الممكن أن يكون له أثر سلبي على الوضع الراهن في البلاد.

## تطور أهم البيانات المالية للمصارف التجارية :

## ازدياد في حجم ودائع الشركات العامة والخاصة .. وارتفاع في القروض والتسهيلات

وقد شكل رصيد ودائع القطاع الخاص في نهاية الربع الأول لسنة 2012 ما قيمته 27.6 مليار دينار، ومانسبته 47.1 % من إجمالي الودائع، فيما شكل رصيد ودائع القطاع العام النسبة الباقية 52.9 % أي ما قيمته 31.0 مليار دينار من إجمالي الودائع .

- انخفض إجمالي حقوق المساهمين خلال الفترة من 4534.0 مليون دينار في نهاية الربع الأول لسنة 2011 إلى 4305.8 مليون دينار في نهاية الربع الأول لسنة 2012، وبمعدل إنخفاض بلغ 5.0 %، ويعزى ذلك الإنخفاض إلى قيام المصارف بتوزيع الأرباح المحتجزة والقابلة للتوزيع، وأيضاً إلى تخصيص مبالغ للديون المشكوك فيها بصورة خاصة، حيث ارتفع رصيد الديون المشكوك في تحصيلها من 1913.4 مليون دينار في نهاية الربع الأول لسنة 2011 ليصل إلى 2262.6 مليون دينار، وما نسبته 18.3 % في نهاية الربع الأول لسنة 2012.

القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من إجمالي الودائع ما نسبته 22.6 %، كما شكلت من إجمالي الأصول ما نسبته 18.1 %، وهي نسب متدنية جداً . وقد شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية الربع الأول لسنة 2012، ما قيمته 8666.5 مليون دينار، وما نسبته 65.5 %، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية 34.5 %، أي ما قيمته 4569.0 مليون دينار.

- زاد حجم ودائع الشركات والمؤسسات العامة والقطاع الخاص من 51.5 مليار دينار في نهاية الربع الأول لسنة 2011 إلى 58.6 مليار دينار في نهاية الربع الأول لسنة 2012، أي بمعدل نمو قدره 13.9 %، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 77.0 % من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل ما نسبته 21.8 % من إجمالي الودائع، ولم تشكل ودائع الادخار إلا نسبة 1.2 % .

شهدت البيانات المالية للمصارف التجارية حتى نهاية الربع الأول لهذه السنة 2012 تغيرات هامة مقارنة عما كانت عليه في نهاية الربع الأول لسنة 2011، وذلك على النحو التالي :

- ازداد إجمالي الأصول ( باستثناء الحسابات النظامية ) بمعدل نمو قدره 17.1 % ليصل إلى 73.2 مليار دينار، مقابل 62.5 مليار دينار في نهاية الربع الأول لسنة 2011، وقد شكلت الأصول السائلة من إجمالي الأصول ما نسبته 72.8 % أي نحو 53.3 مليار دينار، أكثر من نصفها في شكل شهادات إيداع لدى مصرف ليبيا المركزي، التي وصل رصيدها إلى نحو 30.1 مليار دينار .

- ارتفع إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من 13203.5 مليون دينار في نهاية الربع الأول لسنة 2011 إلى 13235.5 مليون دينار في نهاية الربع الأول لسنة 2012، أي بمعدل زيادة طفيفة بلغ 0.2 %، وقد شكلت



الجدول ( 1 )  
البيانات المالية الأساسية للمصارف التجارية

البيان / الفترة	2011/3	2012/3	معدل التغير %
إجمالي الميزانية (الأصول + الحسابات النظامية)	130790.5	144413.8	10.4
إجمالي الأصول	62479.4	73187.8	17.1
إجمالي نقدية وارصدة لدى المصارف	44705.6	53290.0	19.2
إجمالي القروض والسلفيات والتسهيلات	13203.5	13235.5	0.2
إجمالي الاستثمارات	728.4	738.9	1.4
إجمالي ودائع العملاء	51489.9	58635.3	13.9
إجمالي حقوق الملكية	4534.0	4305.8	-5.0
إجمالي المخصصات	2677.1	3151.2	17.7
أرباح الفترة	121.9	141.6	16.2
مجموع عدد العاملين	17677	17522	-0.9
مجموع عدد الفروع	478	483	1.0
الأصول السائلة / إجمالي الأصول %	71.6	72.8	1.8
إجمالي القروض / إجمالي الأصول %	21.1	18.1	-14.4
حقوق المساهمين / إجمالي الأصول %	7.3	5.9	-18.9
إجمالي الأصول / عدد الفروع ( مليون دينار )	130.7	151.5	15.9
إجمالي الأصول / عدد العاملين ( مليون دينار )	3.5	4.2	18.2
إجمالي القروض / إجمالي الودائع %	25.6	22.6	-12.0
إجمالي الربح / الأصول % (*)	0.2	0.2	-0.8
إجمالي الربح / حقوق الملكية % (*)	2.7	3.3	22.3

(\*) إجمالي الربح قبل خصم المخصصات والضرائب .

الجدول ( 2 )  
مؤشرات الودائع لدى المصارف التجارية

البيان / الفترة	2011/3	2012/3	معدل التغير %
أجمالي الودائع	51489.9	58635.3	13.9
أجمالي الودائع تحت الطلب	38912.2	45157.7	16.1
أجمالي الودائع لأجل	11897.1	12787.4	7.5
أجمالي ودائع الادخار	680.6	690.2	1.4
أجمالي الودائع تحت الطلب / إجمالي الودائع %	75.6	77.0	1.9
أجمالي الودائع لأجل / إجمالي الودائع %	23.1	21.8	-5.6
أجمالي ودائع الادخار / إجمالي الودائع %	1.3	1.2	-10.9
أجمالي الودائع / إجمالي الخصوم %	82.4	80.1	-2.8

الجدول ( 3 )  
مؤشرات الائتمان لدى المصارف التجارية

البيان / الفترة	2011/3	2012/3	معدل التغير %
إجمالي الائتمان	13203.5	13235.5	0.2
إجمالي القروض العقارية	1166.3	1163.2	-0.3
إجمالي السلف الاجتماعية	3537.8	3284.0	-7.2
إجمالي القروض العقارية والسلف الاجتماعية	4704.1	4447.2	-5.5
القروض الممنوحة للأنشطة الاقتصادية الأخرى	8499.4	8788.3	3.4
القروض العقارية / إجمالي الائتمان %	8.8	8.8	-0.5
السلف الاجتماعية / إجمالي الائتمان %	26.8	24.8	-7.4
القروض العقارية والسلف الاجتماعية / إجمالي الائتمان %	35.6	33.6	-5.7
القروض الممنوحة للأنشطة الاقتصادية الأخرى / إجمالي الائتمان %	64.4	66.4	3.1
إجمالي الائتمان / إجمالي الأصول %	21.1	18.1	-14.4
إجمالي الائتمان / إجمالي الودائع %	25.6	22.6	-12.0

1- بعض أسعار الفائدة العالمية السائدة كما في 31 مايو 2012

الحالي	قبل شهر	قبل ثلاثة أشهر	قبل ستة أشهر	قبل سنة
0.28	0.16	0.12	0.08	0.10
0.25	0.25	0.25	0.25	0.25
3.25	3.25	3.25	3.25	3.25
0.24	0.24	0.24	0.27	0.19
0.47	0.47	0.48	0.53	0.25

المصدر: <http://www.bloomberg.com/markets/rates-bonds/key-rates/>

2- الأسعار التفاضلية للعملة الرئيسية كما في 31 مايو 2012

دولار أمريكي	يورو	ين ياباني	جنيه استرليني	فرنك سويسري
-	1.2405	0.0127	1.5506	1.0324
0.8061	-	0.0102	1.2500	0.8324
78.8300	97.79	-	122.2290	81.3950
0.6450	0.8000	0.0082	-	0.6659
0.9685	1.2013	0.0123	1.5017	-

المصدر: <http://www.bloomberg.com/markets/currencies/cross-rates/>

3- أسعار بعض المعادن كما في 31 مايو 2012 (بالدولار الأمريكي)

السعر	التغير اليومي	التغير اليومي (%)
1,565.80	21.1	1.37%
28.08	0.097	0.35%
1406.00	-28	-1.97%
0.339	0.2	0.06%

المصدر: <http://www.bloomberg.com/markets/commodities/futures/>

\* المصدر: <http://www.kitco.com/market/>



## الرأي القانوني

## حول بعض ما أثاره التطبيق العملي للقانون رقم 36 لسنة 2012 بشأن إدارة أموال بعض الأشخاص

استجابةً لاستفسارات القراء والمتابعين حول بعض ما أثاره التطبيق العملي للقانون رقم 36 لسنة 2012 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، بشأن إدارة أموال وممتلكات بعض الأشخاص وممتلكاتهم نشر إليكم رد المستشار القانوني بمصرف ليبيا المركزي والذي تم اعتماده من قبل السيد المحافظ:

أولاً: فيما يخص وضع الشركات التي يساهم فيها الأشخاص المشمولون بالقانون:

يتضمن الجدول المرفق بالقانون نوعين من الأشخاص المشمولين بأحكامه:

أشخاص طبيعيين (الأرقام من 1 إلى 260)، وأشخاص اعتباريون (الأرقام من 261 إلى 329). ولا شك في خضوع الشركات المنصوص عليها في الجدول لأحكام الوضع تحت الحراسة. أما غيرها من الشركات، فلا يشملها الوضع تحت الحراسة، ولو كان أي من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين مساهماً في رؤوس أموالها، وإنما تقتصر الحراسة على ما يكون لهؤلاء الأشخاص من أسهم في هذه الشركات، حيث ينوب عنهم الحارس العام في إدارتها طبقاً لنص المادة (2) من القانون. مع مراعاة أن إدارة الأسهم المملوكة للأشخاص المشمولين بأحكام هذا القانون تظل من اختصاص المكلفين بإدارة الشركات وذلك إلى حين تسليم هذه الأسهم للحارس العام (المادة 22 من القانون رقم 36 لسنة 2012 م).

ثانياً: - تفسير مصطلح (الشركات التابعة لصندوق الإنماء):

وفقاً لنص المادة (249) من قانون النشاط التجاري، تعتبر الشركة تابعة للجهة التي تقوم بالسيطرة المالية والإدارية عليها، وذلك من خلال تملكها الأكثرية المطلقة من أسهم الشركة (أكثر من 50% من رأس المال). وبناءً عليه فإن الشركات التابعة لصندوق الإنماء، التي يشملها الوضع تحت الحراسة، هي الشركات التي يملك في رؤوس أموالها حصة تزيد على خمسين في المائة.

للاطلاع على القانون رقم (36) لسنة 2012م والصادر عن المجلس الوطني الانتقالي بشأن (إدارة أموال وممتلكات بعض الأشخاص) ..

نأمل زيارة الرابط التالي: <http://cbl.gov.ly/ar/images/stories/reqaba/rsal/low36a.pdf>



تصدر هذه المطبوعات تحت إشراف إدارة البحوث والإحصاء، وجميع المراسلات المتعلقة بهذه المطبوعات توجه

إلى إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي.

ص. ب: 1103 - طرابلس / ليبيا.

بريد الكتروني: [ecorestat@cbl.gov.ly](mailto:ecorestat@cbl.gov.ly)

الموقع الإلكتروني: [www.CBL.GOV.LY](http://www.CBL.GOV.LY)

بريد مصور (فاكس): + (218) 21 - 4773903

هاتف: + (218) 21 - 4773901



يهيب مصرف ليبيا المركزي

بإسادة المواطنين الذين تقاضوا المنح المالية المقررة بموجب القانون رقم 10 لسنة 2012 م، الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، والذين لديهم تظلمات في هذا الشأن، التقدم بها لمكاتب السجل المدني، ولأي استفسارات يمكنكم الاتصال على الأرقام التالية:

0217235222 - 0217206111

0217217444 - 0217207333

فاكس: 0214843905 0214843904

وذلك اعتباراً من يوم الأحد، الموافق

2012/5/13 ..



ترقيوها

في العدد القادم

ملف شامل وتوضيحات موسعة حول قانون الصيرفة الإسلامية الذي اعتمده المجلس الوطني الانتقالي المؤقت

دعوة بكل شفافية

جريدة مصارف منبر ليس حكراً لأحد وترحب بأي رأي مخالف في إطار احترام حرية التعبير..

مصارف

تصدر عن مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي

Mediaoffice@cbl.gov.ly  
Tel: +218217182560

أخي المواطن: ممارسة حقك في الديمقراطية هو المصل الوافي من طاعون الدكتاتورية

# إيداعكم يُنمي إقتصادكم



**CENTRAL BANK OF LIBYA**  
**MEDIAOFFIC@CBL.GOV.LY**